المجلد الثامن والعشرون للعام ٢٠٢٤م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

التقديم والتأخير في النحو العربي

دراسة تحليليَّة (شرح المفصل لابن يعيش أنموذجاً)

Advancement and delay in Arabic grammar, an analytical study (Sharh al-Mufassal by Ibn Ya'ish as an example)

إعداد الباحثتان

سلمى بنت مقرن بن محمد القصيّر

باحث الدكتوراه في الفلسفة في الدراسات اللغوية (قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم)، بريدة، المملكة العربية السعودية.

أميرة بنت عبدالإله بن محمد الحربي

باحث الدكتوراه في الفلسفة في الدراسات اللغوية (قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم)، بريدة، المملكة العربية السعودي

الترقيم الدولى/ ISSN: 2356 - 9050

العدد الثاني من إصدار يونيه ٢٠٢٤م
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٤/٦٩٤٠م

التقديم والتأخير في النحو العربي دراسة تحليليّة
(شرح المفصل لابن يعيش أنموذجاً)

سلمى بنت مقرن بن محمد القصير

باحث الدكتوراه في الفلسفة في الدراسات اللغوية (قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم)، بريدة، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني : salmaElkser@yahoo.com

أميرة بنت عبدالإله بن محمد الحربي

باحث الدكتوراه في الفلسفة في الدراسات اللغوية (قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم)، بريدة، المملكة العربية السعودي

البريد الإلكتروني : AmeraElharby@yahoo.com

الملخص

شغلت قضية التقديم والتأخير نحاة العربية منذ القدم، لاسيما أن لها فوائد وأغراض دلالية يستفيد منها المتحدث أو الكاتب، إذ ترتبط بنظام الجملة العربية، والأصل الذي وضعت عليه، والتجاوزات التي تحصل من خلالها، فالبحث قام بدراسة هذه القضية في النحو العربي، فقدم تعريفًا بالتقديم والتأخير عند النحويين بعد عرض الإشكال الحاصل فيه، ثم بيّن أغراضه، وموقف علماء العربية منه، ثم عرض نماذج من كتاب شرح المفصل لابن يعيش مقسمة بحسب وروده في الجملة مثل: تقديم العامل على المعمولات، أو العكس وغيرها، ودراستها دراسة تحليليّة، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، القائم على الملاحظة والدراسة لمواضع التقديم والتأخير في النموذج المعروض.

وخلص البحث إلى نتائج عديدة منها: حصول إشكالية لدى النحاة في تعريفه، وحضور التقديم والتأخير في النحو واعتماده في التقعيد، وارتباط التقديم والتأخير بالبلاغة العربية وعلم المعاني وغيرها.

الكلمات المفتاحية: التقديم، التأخير، النحاة، كتاب المفصل، ابن يعيش.

Advancement and delay in Arabic grammar, an analytical Study (Sharh al-Mufassal by Ibn Ya'ish as an example)

Salma bint Muqrin bin Muhammad Al-Qusayr
Doctoral researcher in Philosophy in Linguistic Studies (Department of Arabic Language and Literature, College of Arabic Language and Social Studies, Qassim University), Buraidah, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: salmaElkser@yahoo.com
Amira bint Abdul-Ilah bin Muhammad Al-Harbi
Doctoral researcher in Philosophy in Linguistic Studies (Department of Arabic Language and Literature, College of Arabic Language and Social Studies, Qassim University), Buraidah, Kingdom of Saudi Arabia.
Email: AmeraElharby@yahoo.com

Abstract

The issue of introduction and delay has occupied Arabic grammarians since ancient times, especially since it has benefits and semantic purposes that benefit the speaker or writer, as it is linked to the system of the Arabic sentence, the origin on which it was placed, and the transgressions that occur through it. The research studied this issue in Arabic grammar, and provided a definition of introduction. And the delay according to the grammarians after presenting the problem arising in it, then he explained its purposes, and the position of the Arabic scholars on it, then presented examples from the book Al-Mufassal by Ibn Ya'ish, divided according to their occurrence in the sentence, such as: prioritizing the factor over the objects, or vice versa, and others, and studying them analytically, and the research relied on the method. Descriptive, analytical, based on observation and study of the positions of introduction and delay in the presented model.

The research concluded with many results, including: a problem among grammarians in defining it, the presence of precedence and delay in grammar and its reliance in convention, and the connection of precedence and delay with Arabic rhetoric, semantics, and others.

Keywords: introduction, delay, grammarians, Kitab al-Mufassal, Ibn Ya'ish.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

يُعد التقديم والتأخير من مواطن جمال اللغة العربية، فهو يجذب متلقي الخطاب، ويجعله يمعن النظر فيه، ويبحث فيه؛ ليكشف عن دلالات هذا التقديم وأغراضه.

وعليه فالبحث في هذه القضية يُظهر ما تميّزت به العربية، وزاد من جمالها، ولهذا البحث إشكالية: تكمن في الكشف عن التقديم والتأخير عند النحاة، ويبرز ما ورد من مواضع له في كتاب شرح المفصل لابن يعيش، ولهذا سأتناول قضية التقديم والتأخير في النحو العربي، واختيار نموذج من كتب العربية هو كثاب المفصل لابن يعيش لاستخراج مواضع التقديم والتأخير فيه ودراستها.

ومن الأهداف التي يمكن أن يحققها البحث: الوقوف على قضية التقديم والتأخير عند النحاة، واستخراج المواضع التي وردت للتقديم والتأخير في كتاب شرح المفصل لابن يعيش، ودراستها دراسة تحليليَّة. ويعتمد البحث المنهج الوصفي التحليليّ القائم على الملاحظة والدراسة لمواضع التقديم والتأخير في كتاب شرح المفصل لابن يعيش.

فالدراسات السابقة عن التقديم والتأخير كثيرة أكثر من أن تعد، فقد تم تناول القضية جُلها في دراسة نصوص من القرآن الكريم، وشعر الشعراء كالمتنبي والنابغة الذبياني وغيره، ولازال الباحثون يتناولونها في بحوثهم، وتختلف هذه الدراسة عن غيرها بأنها تتناول القضية في النحو ومدى موافقة العلماء لها في التقعيد النحوي مثل: كتاب شرح المفصل لابن يعيش.

خطة البحث:

مقدمة: وتضم الاستفتاح للقضية النحوية، ومشكلة البحث، وأسبابه، وأهدافه، ومنهجه، وخطة البحث.

التمهيد: وفيه الجانب النظري: عرض إشكالية تعريف التقديم والتأخير عند النحاة، والتعريف بمفهومه، وبيان أغراضه، وموقف نحاة العربية منه.

الجانب التطبيقي: دراسة مواضع التقديم والتأخير في كتاب شرح المفصل لابن يعيش، ويضم:

المبحث الأول: ترتيب العامل والمعمول في الجملة.

المطلب الأول: مواضع وجوب تقديم العامل على المعمول.

المطلب الثاني: مواضع جواز تقديم المعمول على العامل.

المبحث الثاني: ترتيب المعمولات في الجملة.

المطلب الأول: وجوب تقديم وتأخير بعضها عن بعض.

المطلب الثاني: جواز التقديم والتأخير.

تمهيد:

يقوم تركيب الجملة في اللغة العربيَّة على ترتيب محدَّد، فإذا نظرنا إلى الكلام سنجد أنَّنا أمام نوعين من الجمل اسميَّة وفعليَّة، وهذه الجمل جعل النحاة لها ترتيبًا وضوابط محدَّدة، وغالب هذه الضوابط والأحكام المتعلقة بالتركيب بُنيت على أساس التقديم والتأخير، فتصنيف هذه الجمل إلى اسميَّة وفعليَّة قام على ذلك الأساس، فما تقدَّم فيه الاسم فهو جملة اسميَّة وما تقدَّم فيه الفعل فهو جملة فعليَّة، ثم الأحكام التي وضعوها داخل الجملة -أيضًا- بُني كثير منها على التقديم والتأخير، فمثلًا: يمنعون تقدُّم الفاعل على الفعل، ويجيزون تقدُّم المفعول على الفعل وغيره من الأحكام المتعلِّقة بالتقديم والتأخير، إذن فهذه القضيَّة لها حضور بالغ في كتب النحاة المتقدّمين، ولا ينحصر الحديث عنها في باب واحد عندهم، بل تأتي متفرِّقة في كافَّة الأبواب النحويَّة، فإذا تتبَّعنا تلك الأبواب سنجدهم في أواخر معظمها يتحدثون عن التقديم والتأخير، سواء الواجب أو الجائز، كالحديث عن تقديم المبتدأ أو الخبر وجوبًا، أو جوازًا، وكذلك تقديم الفاعل أو المفعول، كلٌّ منهما على الآخر وجوبًا أو جوازًا، وهكذا في أبواب أُخر، مثل باب (كان) وأخواتها، و(إنَّ) وأخواتها، والحال، وغير ذلك[1].

١- التعريف بمفهوم التقديم والتأخير.

ورغم كثرة ورود هذا المفهوم في مصنَّفاتهم فإنَّنا لا نجد تعريفًا دقيقًا جامعًا مانعًا لهذا المصطلح عندهم، بل نجدهم يكتفون بإيراد المثال وذكر اللفظ الذي يقدَّم أو يؤخَّر، وربَّما كان عبدالقاهر الجرجاني أوَّل من شرحه بالألفاظ

(١) من الظواهر اللغوية: التقديم والتأخير، بحث منشور في شبكة الألوكة، طاهر عبد الفتاح الطويل، ١٤٤١هـ.

وذلك في عرض حديثه عن بلاغة التقديم والتأخير فقال: "فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قُدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان"(١)، ففسَّر التقديم والتأخير بتحويل اللفظ من مكان إلى آخر، ومع ذلك فإنَّ المصطلح يبقى مفتقرًا للتعريف، وقد حاول المحدثون أن يعرِّفوه، فعرَّفه الدكتور أحمد مطلوب بأنّه: "تغيير لبنية التراكيب الأساسيَّة، أو هو عدول عن الأصل يكسبها حريَّة ورقَّة، ولكن هذه الحريَّة غير مطلقة"(٢).

وعرّف عز الدين علي (التقديم) بقوله: "تقديم جزء من الكلام بمقتضى البلاغة، حقه أن يتأخر في الترتيب بمقتضى الأصل العامِّ في القواعد"(٣). وعرَّف طاهر عبد الفتَّاح (التأخير) بقوله: "هو تأخير جزء من الكلام حقُّه أن يتقدَّم"(٤).

وإذا تأمَّلنا هذه التعريفات سنجد أن فيها قصورًا من جانب معيِّن ويتمثَّل ذلك في قصر التقديم والتأخير على العدول عن الأصل وذلك بتقديم ما حقَّه التأخير أو تأخير ما حقَّه التقديم، والمعلوم أنَّ التقديم والتأخير لا يقتصر على ذلك بل قد يكون فيه التزام للأصل، كوجوب تقديم المبتدأ إذا كان الخبر معرفة، ووجوب تقديم الفاعل على المفعول عند اللبس، لذلك سنجد أنَّ أقرب التعريفات للصواب هو التعريف الذي ذكرته (مها عبده) للرتبة، بقولها: "الرتبة قرينة من قرائن المعنى يمكن تعريفها بأنَّها جزء من النظام النحوي يحدِّد موقع الكلمة من بناء الجملة، ويفرض لكلمتين بينهما ارتباط أن تأتي

---

(١) دلائل الإعجاز: ١٠٦/١.

(٢) بحوث بلاغية، د. أحمد مطلوب، ص٤١.

(٣) الحديث النبوي من الوجهة البلاغية، د. عز الدين علي السيد، ص١٤٠.

(٤) من الظواهر اللغوية: التقديم والتأخير، طاهر عبد الفتاح الطويل، بحث منشور في موقع الألوكة، ١٤٤١هـ.

أحدهما أولًا والأخرى ثانية، ويمتنع العكس إذا كانت الرتبة محفوظة، أما إذا كانت غير محفوظة فيجوز أن تتقدَّم إحدى الكلمتين في تعبير وتتأخَّر في تعبير آخر من غير اتِّصاف أحد التعبيريْن بالخطأ النحوي"(١).

٢- أغراض التقديم والتأخير:

تنوَّعت أغراض التقديم والتأخير في التركيب، وقد قصر سيبويه الغرض من التقديم والتأخير على أمر العناية والاهتمام، فقال عند حديثه عن تقديم المفعول به على الفاعل: "فمن ثمَّ كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّما، وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنَّهم إنَّما يقدِّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعا يهمَّانهم ويعنيانهم"(٢)، وقد كرّر تعليقه أمر التقديم والتأخير على العناية والاهتمام في أكثر من موضع(٣)، وتابعه في ذلك النحاة، الأمر الذي جعل الجرجاني يعترض عليهم، حين ذكر أنَّ للتقديم والتأخير أغراضًا أخرى لا تقتصر على الاهتمام والعناية، فقال بعد أن عرض لبعض الأمثلة التي يكون فيها التقديم والتأخير للعناية والاهتمام: "فهذا جيِّد بالغ، إلا أنَّ الشأن في أنَّه ينبغي أن يعرف في كل شيء قُدِّم في موضع من الكلام مثل هذا المعنى، ويفسَّر وجه العناية فيه هذا التفسير، لا يكفي أن يقال قدِّم للعناية، وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: إنَّه قدِّم للعناية، ولأنَّ ذكره أهم، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهمّ؟ ولتخيُّلهم ذلك قد صغر أمر (التقديم والتأخير) في نفوسهم، وهوَّنوا الخطب فيه، حتى إنك لترى أكثرهم

---

(١) ظاهرة التقديم والتأخير في النحو العربي، مها محمد عبده حسن، مجلّة دراسات حوض النيل، جامعة النيلين، إدارة البحوث والتنمية والتطوير، مج ٨، ع١٦، ٢٠١٤م، ص١٦٥.

(٢) الكتاب: ٣٤/١.

(٣) المرجع السابق: ٥٦/١-٥٧، ٨٠/١، ١٣٤/٢.

يرى تتبُّعه والنظر فيه ضربًا من التكلُّف، ولم تر ظنًّا أزرى على صاحبه من هذا وشبهه"[١].

ويمكن القول بأنّ ربط النحاة للتقديم والتأخير بالتركيب، هو ما جعلهم يقصرونه على جانب العناية والاهتمام، بخلاف البلاغيين الذين ربطوا هذه القضية بالمعنى، فنشأت لديهم أغراض متعددة نعرضها، وفيما يلي عرض لأهم تلك الأغراض:

أغراض تقديم المسند إليه وتأخير المسند[٢]:

١- تمكين الخبر في ذهن السامع؛ لأن في المبتدأ تشويقًا إليه.

٢- تعجيل المسرَّة أو المساءة، لكونه صالحًا للتفاؤل أو التطيّر، نحو: (سَعْدٌ في دَارِكَ" و"السفَّاحُ فِي دَارِ صَدِيقِكَ".

٣- إيهام أنه لا يزول عن الخاطر أو أنه يستلذُّ فهو إلى الذكر أقرب.

٤- أن يكون متّصفًا بالخبر، فيكون هو المطلوب لا الخبر، كما إذا قيل لك: (كَيْفَ الزاهِدُ؟) فتقول: (الزاهِدُ يَشْرَبُ وَيَطْرَبُ).

٥- الدلالة على العموم، مثل: (كُلُّ إِنْسَانٍ لَمْ يَقُمْ)، فيقدَّم ليفيد نفي القيام عن كل واحد من الناس.

٦- التخصيص: قال الجرجاني: وقد يقدَّم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعليّ، إن ولي حرف النفي، كقولك: (مَا أَنَا قُلْتُ هَذَا)، أي لم أقله مع أنَّه مقول، فأفاد نفي الفعل عنك وثبوته لغيرك، فلا تقول ذلك إلَّا في شيءٍ ثبت أنَّه مقول وأنت تريد نفي كونك قائلًا له".

---

(١) دلائل الإعجاز: ١٠٨/١.

(٢) ينظر في هذه الأغراض: الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني: ٥٠/٢-٨٠ ، وبغية الإيضاح لتلخيص المفتاح: ١٠٩/١ – ١٣١.

أغراض تأخير المسند إليه[1]:

١- أن يكون المقام مقتضيًا تقديم المسند، وأغراض تقديم المسند هي:

- تخصيصه بالمسند إليه، كقوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾[2]، ومنه قولهم: (تَـمِيمِيٌّ أَنَا)[3].

- التنبيه على أنَّه خبر لا نعت، مثل: قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ﴾[4].

- التشويق إلى ذكر المسند إليه.

أغراض تقديم المفعول على الفعل[5]:

١- ردُّ الخطأ في التعيين، كقولك: (زَيْدًا عَرَفْتُ)، لمن اعتقد أنـك عرفـت إنساناً وأنه غير زيد.

٢- التخصيص، ولذلك يقال في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[6]

معناه نخصُّك بالعبادة، لا نعبد غيرك، ونخصُّك بالاستعانة، لا نسـتعين غيرك.

---

(١) ينظر في هذه الأغراض: الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني: ٢/٨٠-٨٥.

(٢) سورة الكافرون، آية ٦.

(٣) ورد هذا القول في: الكتاب: ٢/١٢٧، والمفصَّـل: ص٤٤، والإنصـاف: ١/٥٦، واللبـاب للعكبري: ١/١٤٢.

(٤) سورة الأعراف، آية ٢٤.

(٥) ينظر في هذه الأغراض: الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني: ٢/١٦٢-١٦٦.

(٦) سورة الفاتحة، آية ٥.

أغراض تقديم بعض المعمولات على بعض[١]:

١- أن يكون أصل المعمول التقديم ولا مقتضي للعدول عنه، كتقديم الفاعل على المفعول، نحو: (ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا)، وتقديم المفعول الأول على الثاني، نحو: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا).

٢- العناية والاهتمام:

فيقدَّم المفعول على الفاعل: إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من وقع عليه، لا وقوعه ممَّن وقع منه، كما إذا خرج رجل على السلطان وعاث في البلاد وكثر منه الأذى، فقُتل، وأردت أن تخبر بقتله، فتقول: (قَتَلَ الخارِجِيَّ فلانٌ) بتقديم (الخارجي).

ويقدَّم الفاعل على المفعول: إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل ممَّن وقع منه، لا وقوعه على من وقع عليه، كما إذا كان رجل ليس له بأس ولا يُقدَّر فيه أن يَقتل، فقتل رجلا، وأردت أن تخبر بذلك، فتقول: (قَتَلَ فُلَانٌ رَجُلًا) بتقديم القاتل.

٣- أن يكون في التأخير إخلالًا ببيان المعنى، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾[٢] فإنه لو أُخِّر ﴿مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ عن ﴿يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ لتُوهم أن (مِنْ) متعلقة بـ (يَكْتُمُ)، فلم يفهم أن الرجل من آل فرعون.

---

(١) ينظر في هذه الأغراض: الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني: ٢/١٦٦- ١٧١.

(٢) سورة غافر، آية ٢٨.

٣- موقف العلماء من التقديم والتأخير:

نظرًا لارتباط قضيَّة التقديم والتأخير بتركيب الكلمة داخل الجملة فإنَّ العلماء كان لهم موقفًا واضحًا من التقديم والتأخير، يتمثَّل في قبولهم واستحسانهم إياه، فقد استحسنه سيبويه وبنى عليه عددًا من الأحكام النحويّة، وقال عنه في أكثر من موضع: (وهذا عربي جيّد)(١)، و(عربيٌّ جيد كثير)(٢)، وورد عنده مصطلح (التقديم والتأخير) في ١٠ مواضع، أمّا ورود المصطلحين منفصلَين عن بعضهما فقد ورد في مواضع كثيرة جدًّا.

أما ابن السراج فقد عقد له بابًا خاصًّا أسماه (باب التقديم والتأخير)، وذكر فيه ١٣ موضعًا لما لا يجوز تقديمه، فقال: "الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر سنذكرها، وأما ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعلٌ متصرفٌ فكل ما عمل فيه فعلٌ متصرفٌ أو كان خبرًا لمبتدأ سوى ما استثنيناه، فالثلاثة العشر التي لا يجوز تقديمها: الصلة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير، والصفة وما اتَّصل بها على الموصوف، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة..."(٣).

أما ابن جنِّيّ فقد عدَّه من مظاهر شجاعة العربيَّة، فقال في أول حديثه في باب شجاعة العربيَّة: "اعلم أنَّ معظم ذلك إنَّما هو الحذف والزيادة والتقديم

(١) الكتاب: ١/٣٤، ١/٨٠، ١/١١٩، ٢/١٢٧.

(٢) الكتاب: ١/٥٦.

(٣) الأصول: ٢/٢٢٢- ٢/ ٢٤٤.

والتأخير والحمل على المعنى والتحريف"[١]، ثم فصّل في مواضع التقديم والتأخير وما يُستحسن منه وما يُستقبح[٢].

وكذلك ابن يعيش نجده يستحسنه، فقد أردف موضعًا من مواضع التقديم والتأخير بقوله: (كل ذلك حسن)[٣]، وفي موضع آخر قال: (عربي جيّد)[٤]، وبنى عليه عددًا من الأحكام النحويّة في كتابه: (شرح المفصّل) كما سيتضح لنا في المبحث الثاني.

أمّا عبد القاهر الجرجاني، فقد أولاه منزلة خاصّة، واعترض على النحاة الذين يقصرون الغرض منه على العناية والاهتمام[٥]، وقال عنه: "هو باب كثير الفوائد، جمُّ المحاسن، واسع التصرُّف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قُدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان"[٦].

---

(١) الخصائص: ٢/ ٣٦٢.

(٢) المرجع السابق: ٢/٣٨٤-٣٩٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٣٤٥.

(٤) المرجع السابق: ٤/٢٩٧،

(٥) تقدّم ذكر وجه الاعتراض في المطلب الثاني: ص٤.

(٦) دلائل الإعجاز: ١/١٠٦.

سأتناول دراسة تحليليَّة لأحوال التقديم والتأخير في كتاب شرح المفصَّل لابن يعيش.

وهذه الدراسة خرجت بالتقسيم الآتي:

المبحث الأول: ترتيب العامل والمعمول في الجملة

المطلب الأول: مواضع وجوب تقديم العامل على المعمول.

١- تقديم المبتدأ إذا كان الخبر معرفة:

(إذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ، لم يجز تقديم الخبر، لأنه ممّا يُشْكِل ويلتبس، إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبرًا ومخبرًا عنه، فأيِّهما قدمتَ كان المبتدأ، ونظيرُ ذلك الفاعلُ والمفعول إذا كانا ممّا لا يظهر فيهما الإعرابُ، فإنّه لا يجوز تقديمُ المفعول، وذلك نحوُ" :ضَرَبَ عِيسَى مُوسَى"، اللّهُمَّ إلّا أن يكون في اللفظ دليلٌ على المبتدأ منهما) [١]. ذهب ابن يعيش إلى وجوب تقديم المبتدأ إذا كان الخبر معرفة، ولم يدلُّ دليل على المبتدأ منهما، مثل: لأنَّ عدم تقديم المبتدأ سيؤدّي إلى اللبس، إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبرًا ومخبرًا عنه، فأيهما تقدَّم فهو المبتدأ، إلَّا إذا دلَّ دليل على المبتدأ منهما فيجوز تقديم الخبر.

وقد وافق بذلك رأي الزمخشري[٢]، وسبقه بهذا القول ابن الخباز[٣]، واختاره أبو حيان من بعده، وذكر أنهم يطلقون المنع دون ربطه بتمييز المعنى من عدمه، فقال: وأطلق أكثر أصحابنا القول بوجوب تأخير الخبر إذا كانا معرفتين أو نكرتين، أو كان الخبر مشبَّهًا به المبتدأ من غير لحظ لما يدل على التمييز ممَّا لا يدلُّ[٤].

---

(١) شرح المفصّل لابن يعيش: ١/٢٤٧-٢٤٨.
(٢) ينظر: المفصّل: ص٤٦.
(٣) ينظر: توجيه اللمع: ص١١٦.
(٤) التذييل: ٣/٣٨٣.

٢- تقديم عامل الحال إذا كان العامل فعلًا أو شبهه:

ابن يعيش يقول بوجوب تقديم عامل الحال إذا لم يكن العامل فعلًا أو شبه الفعل، فقوله: (فإن كان العاملُ في الحال معنَى فعل، لم يجز تقديمُها على العامل)[١]، مثل: (فِيهَا زَيْدٌ مُقِيمًا) و(هُوَ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ)، ووافق بذلك قولَ الزمخشريّ[٢]، وقد قال به سيبويه[٣]، واختاره من بعده ابن مالك[٤].

٣- امتناع تقديم اسم كان وأخواتها عليها:

منع ابن يعيش تقدُّم اسم كان وأخواتها عليها، فلا يجوز قول: (زَيْدٌ كَانَ قَائِمًا)، وعلَّل ذلك بأنّه لـمَّا كان المرفوع فيها كالفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل لم يجز تقديم أسماء هذه الأفعال عليها، فقوله: (ولمّا كان المرفوع فيها كالفاعل، والفاعلُ لا يجوز تقديمه على الفعل، لم يجز تقديم أسماء هذه الأفعال عليها. ولمّا كان المفعول يجوز تقديمُه على الفاعل، وعلى الفعل نفسه، جاز تقديم أخبار هذه الأفعال على أسمائها، وعليها أنفسِها ما لم يمنع من ذلك مانعٌ)[٥]، وقد وافق بذلك رأي سيبويه، وجمهور النحاة.

٤- امتناع تقديم معمولي (إنّ) وأخواتها عليها:

منع ابن يعيش تقدُّم معمولي إنّ وأخواتها عليها، وذلك لعدم تصرُّف هذه الحروف وكونها فروعًا على الأفعال في العمل، فانحطَّت عن درجة الأفعال، **فقوله:** (ولا يجوز تقديمُ خبرها ولا اسمِها عليها، ولا تقديمُ الخبر فيها على الاسم. ويجوز ذلك في المبتدأ، وذلك لعدمِ تصرُّفِ هذه الحروف، وكَوْنِها

---

(١) شرح المفصّل لابن يعيش: ٢/ ٨.

(٢) ينظر: المفصل: ص٩٠.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/٨٨.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/٧٥٢

(٥) شرح المفصّل لابن يعيش: ٤/٣٦٧

فُرُوعًا على الأفعال في العمل، فانحطتْ عن درجةِ الأفعال، فجاز التقديمُ في الأفعال، نحوُ" :قائمًا كان زيدٌ"، و"كان قائمًا زيدٌ"، ولم يجز ذلك في هذه الحروف.) [١] وهو يوافق بذلك رأي الزمخشريّ[٢] وجمهور النحاة.

٥- تقديم أخبار (ما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح) عليها:

للنحاة مذهبان في التقديم، وقد نقلهما ابن يعيش دون أن يُفصح عن رأيه، فقال: (فإن كان النفي بـ(ما)، نحو: (ما زال)، و(ما انفك)، و(ما فتئ)، و(ما برح)، فمذهب سيبويه والبصريين أنه لا يجوز تقديم أخبارها عليها، فلا يقال: (قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ)، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء،... وأجاز ذلك الكوفيُّون، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان، فيقولون: (قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ))[٣].

٦- امتناع تقديم الحال على صاحبها إذا كان مجرورًا:

مثل: (مَرَرْتُ رَاكِبًا بِزَيْدٍ)، نقل ابن يعيش رأي سيبويه وابن السراج وابن كيسان في ذلك، فقال: (فإن قدّمت الحالَ من المجرور على الجارّ والمجرور، نحو قولك: (مَرَرْتُ رَاكِبًا بِزَيْدٍ)، وأنت تجعل (راكبًا) لزيد، فإنَّ سيبويه وأبا بكر بن السرَّاج، ومَن تبِعهما منعا من جوازِ ذلك ... وقد أجازه ابنُ كَيْسانَ قياسًا، إذ كان العامل فيه الفعل في الحقيقة)[٤].

واقتصر ابن يعيش على هذا النقل دون أن يصرِّح برأيه، وكذلك الزمخشريّ لم يصرح برأيه[٥].

---

(١) ينظر: الأصول: ٢/٢٣١، و: الإيضاح للفارسي: ص١١٦.

(٢) المرجع السابق: ١/٢٥٥-٢٥٦.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٤/٣٦٨-٣٦٩.

(٤) المرجع السابق: ٢/١٠.

(٥) ينظر: المفصل: ص٩٠.

٧- امتناع تقديم المميز على عامله: مثل: (عرقًا تصبَّب زيدٌ):

سيبويه منع تقديم المميّز على عامله، سواء كان العامل فعلًا متصرّفًا، مثل: (عَرَقًا تَصَبَّبَ زَيْدٌ)، أو معنًى، مثل: (سَمْنًا عِنْدي مَنَوَانِ)[١]، وإلى ذلك ذهب الفراء وأكثر البصريين والكوفيِّين، وقد وافقهم ابن يعيش بقوله: (اعلم أنّ سيبويه لا يرى تقدُّمَ المميِّزِ على عامله فعلًا كان العاملُ، أو معنًى)[٢]، وذهب الكسائي[٣] والمازنيّ والمبرد[٤] ومن أخذ بمذهبهم من البصريين وبعض الكوفيين الى جواز ذلك إذا كان العامل فعلًا متصرِّفًا[٥]، واختاره ابن مالك، وأجاز – أيضًا – تقدمه مع غير المتصرّف في الضرورة الشعرية[٦].

٨- امتناع تقديم معمول التعجب على (ما) أو الفعل:

منع ابن يعيش تقدُّم معمول التعجب على (ما) أو الفعل، فقوله: (صيغة التعجّب تجري على منهاج واحد لا يختلف، فلا يجوز تقديم المفعول فيه على "ما "ولا على الفعل، فلا يجوز" :زيدًا ما أحسن"، ولا "ما زيدًا أحسن"، كما يجوز ذلك في غير التعجّب من نحو" :زيدًا عبدُ الله أكرم"، و"عبدُ الله زيدًا أكرم ."ذلك لضُعفِ فعل التعجّب، وغَلَبَةِ شَبَه الاسم عليه لجواز تصغيره، وتصحيح المعتل منه من نحوِ "ما أُمَيلحَهُ" !و"ما أَقْوَمَهُ"!)[٧]. فلا يجوز مثل: (زَيْدًا مَا أَحْسَنَ) ولا (مَا زَيْدًا أَحْسَنَ)، وإن كان

---

(١) شرح المفصّل لابن يعيش: ٤٢/٢.

(٢) المرجع السابق: ٤٢/٢-٤٣.

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد: ص١١٥، والتذييل: ٢٦٢/٩.

(٤) ينظر: المقتضب: ٣٦/٣

(٥) ينظر: التذييل: ٢٦٢/٩.

(٦) ينظر: تسهيل الفوائد: ص١١٥.

(٧) شرح المفصّل لابن يعيش: ٤٢٢/٤.

ذلك جائزًا في الجملة الفعليَّة، مثل: (زَيْدًا عَبْدُ اللهِ أَكْرَمَ)، فإنَّه لا يجوز مع التعجب، وعلَّل ذلك بضعف فعل التعجب، وغلبة شبه الاسم عليه لجواز تصغيره وتصحيح المعتلّ منه، وهذا الذي قاله هو رأي الزمخشريّ فقد وافقه في ذلك(١).

المطلب الثاني: مواضع جواز تقديم المعمول على العامل:

١-تقديم الخبر على المبتدأ:

ذهب ابن يعيش إلى جواز تقديم خبر المبتدأ مفردا كان أو جملة، فقوله: (فمثال المفرد قولك: (قَائِمٌ زَيْدٌ)، (قائم) خبر عن (زيد)، وقد تقدَّم عليه، ومثال الجملة: (أَبُوهُ قَائِمٌ زَيْدٌ)، فـ(أبوه) مبتدأ و(قائم) خبره والجملة في موضع الخبر عن (زيد) وقد تقدَّم عليه)(٢). وقد وافق بذلك رأي سيبويه حيث أجازه وقال عنه: (وهذا عربيٌّ جيِّد)(٣)، ووافق أيضًا مذهب البصريين الذين أجازوه واحتجُّوا بكثرة وروده.

٢-تقديم المفعول على الفعل في ما يتعدى إلى مفعول واحد:

أجاز ابن يعيش أن يتقدَّم المفعول على فعله، وذلك إذا لم يلتبس، فقوله: (واعلم أنه يجوز تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل نفسه، نحوَ قولك" :ضرب زيدًا عمرو"، و"عمرًا ضرب زيدٌ"، كل ذلك عربي جيد، وذلك إذا لم يلتبس؛ لأن الإعراب يفصل بين الفاعل والمفعول) (٤). مثل: (عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ)، وقال عنه: عربيٌّ جيد، والسبب في ذلك أنَّ الإعراب

(١) ينظر: المفصّل: ص٣٦٨..

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ٩٢/١.

(٣) الكتاب: ١٢٧/٢.

(٤) شرح المفصّل لابن يعيش: ٢٩٧/٤.

يفصل بين الفاعل والمفعول فعند ذلك يؤمن اللبس ويجوز التقديم، وقال أيضًا بذلك العكبريّ[١].

٣-تقديم الحال على عامله إذا كان فعلًا أو مشابهه:

مثل: (رَاكِبًا جَاءَنِي أَخُوكَ)، ابن يعيش قال بجواز التقديم إذا كان العامل فعلًا أو مشابهه، فقال: (ويجوز التقديم في (كَفَّةَ كَفَّةَ)، فتقول: (كَفَّةَ كَفَّةَ لَقِيتَهُ)، لأن العامل فعل، ولو قلت: (جاورني)، أو (مُجَاوِرِي بَيْتَ بَيْتَ)، جاز التقديم حينئذ، فتقول: (بَيْتَ بَيْتَ هُوَ مُجَاوِرِي"، فتقدِّمه، لأن العامل اسم فاعل)[٢]، وقد وافق بذلك قول البصريّين[٣]، وخالف الكوفيّين حيث فرقوا بين صاحب الحال إذا كان اسمًا ظاهرًا أو ضميرًا مستترًا، فمنعوا التقديم إذا كان صاحب الحال اسمًا ظاهرًا، مثل: (راكبًا جاء زيد)، وأجازوه إذا كان صاحب الحال ضميرًا مستترًا، مثل: (راكبًا جئتُ)[٤].

٤-تقديم خبر كان وأخواتها عليها:

أجاز ابن يعيش أن يتقدَّم خبر كان وأخواتها عليها، فقوله: (واعلم أن هذه الأفعال، لمّا كانت متصرّفة تصرُّفَ الأفعال الحقيقية ومشبّهة بها، جاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير، فتقول" :كان زيد قائمًا"، و"كان قائمًا زيد"، و"قائمًا كان زيد ."كل ذلك حسن) [٥]. مثل: (قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ)، وذلك لأن هذه الأفعال شابهت الأفعال الحقيقيَّة وتصرَّفت تصرُّفها،

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ٢٧٨/١.

(٢) شرح المفصّل لابن يعيش: ١٥١/٣.

(٣) ينظر: المقتضب: ٣٠٠/٤، والأصول: ٢١٥/١.

(٤) ينظر: الأصول: ٢١٥/١، والإنصاف: ١٤٣/١.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٤٥/٤.

فجاز في أخبارها ما جاز في المفعول من التأخير، وهو بذلك يوافق رأي ابن جنِّي[١]، وابن الخبَّاز[٢].

٥-تقديم معمول اسم الفاعل عليه إذا لم يكن مقترنًا بأل:

أجاز ابن يعيش تقديم معمول اسم الفاعل عليه إذا لم يكن مقترنًا بأل، فقوله: (يجوز تقديم معموله عليه، لأنه ليس موصولاً، ولم يكن مقدّرا بـ"أن"، إلاّ أن يكون فيه الألف واللام)[٣]. مثل: (هَذَا زَيْدًا ضَارِبٌ)، و(هُوَ عَمْرًا مُكْرِمٌ)، وذلك لأنَّه ليس موصولًا- أي سبقه اسم موصول- ولم يكن مقدَّرًا بـ(أن) ، وقد وافق رأي الزمخشريّ[٤]، وإلى ذلك ذهب أبو حيان[٥].

(١) ينظر: اللمع: ٣٧/١.

(٢) ينظر: المرجع السابق: ٣٧/١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش:٨٢/٤-٨٣، ٨٥/٤.

(٤) ينظر: المفصل للزمخشري: ص٢٨٥.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٧٨/٥.

المبحث الثاني: ترتيب المعمولات في الجملة.

المطلب الأول: وجوب تقديم وتأخير بعضها عن بعض

١- تقديم الفاعل وتأخير المفعول عند خوف اللبس:

ذهب ابن يعيش إلى وجوب تقديم الفاعل وتأخير المفعول عند خوف اللبس، مثل: (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى)، فقال: (ونظير ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا مما لا يظهر فيهما الإعراب فإنَّه لا يجوز تقديم المفعول)[١]، وافق بذلك قول السيرافيّ، حيث قال: "فإذا وقع في الكلام ما لا يتبين فيه الإعراب في فاعل ولا مفعول قدّم الفاعل لا غير، كقولهم: (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى)، فموسى هو الفاعل لا غير، وإن بان الإعراب في أحدهما جاز التقديم والتأخير، كقولك: (ضَرَبَ زَيْدًا عِيسَى) و(ضَرَبَ عِيسَى زَيْدًا)[٢]، ونقل ابن عقيل أنَّ بعضهم أجاز تقديم المفعول به وتأخير الفاعل مع وجود اللبس، وذلك لأنَّ العرب لها غرض في الالتباس[٣].

٢- وجوب تقديم المفعول به الأول على الثاني في ما يتعدّى إلى مفعولين عند اللبس:

ذهب ابن يعيش إلى وجوب تقديم المفعول الأول على الثاني إذا خيف اللبس، فقال: (وكلُّ ما كان من ذلك فإنَّه يجوز فيه التقديم والتأخير، نحو: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا)، و(أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا زَيْدًا)، و(زَيْدًا أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا). كلُّ ذلك جائز، لأنَّه لا لبس فيه من حيث كان الدرهم لا يأخذ زيدا، فإن كان الثاني

---

(١) شرح المفصّل لابن يعيش: ١/٩٩-٧/٦٣.

(٢) شرح السيرافي: ١/٢٦٣.

(٣) شرح ابن عقيل: ٢/٩٩.

مما يصح منه الأخذ، نحو: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا)، وجب حفظ المرتبة، لأنَّ كلَّ واحد منهما يصحُّ منه الأخذ)[١]. وهو ما ذهب إليه أبو حيان[٢].

٣- امتناع تقديم خبر (إنَّ) على اسمها:

منع ابن يعيش تقديم خبر (إنَّ) وأخواتها على اسمها، بخلاف المبتدأ الذي يجوز معه تقديم خبره، فقوله: (لا يجوز تقديمُ خبرها ولا اسمِها عليها، ولا تقديمُ الخبر فيها على الاسم. ويجوز ذلك في المبتدأ، وذلك لعدمِ تصرُّفِ هذه الحروف، وكَوْنِها فُرُوعًا على الأفعال في العمل، فانحطتْ عن درجةِ الأفعال، فجاز التقديمُ في الأفعال، نحوُ" :قائمًا كان زيدٌ"، و"كان قائمًا زيدٌ"، ولم يجز ذلك في هذه الحروف) [٣]. وعلَّل ذلك بعدم تصرف هذه الحروف وكونها فروعًا على الأفعال في العمل فانحطَّت عن درجة الأفعال فجاز التقديم في الأفعال، نحو: (كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ)، ولم يجز ذلك في هذه الحروف، وقد وافق رأي الزمخشريَّ[٤]، وقال بذلك المبرد[٥].

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٩٨/٤.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٦٦/٥.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٥٦/١.

(٤) ينظر: المفصل: ص٤٨.

(٥) ينظر: المقتضب: ١٠٩/٤.

المطلب الثاني: جواز التقديم والتأخير:

١- جواز تقديم المفعول به على الفاعل:

مثل: (ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرٌو)، فقد أجازه ابن يعيش وقيّده بأمن اللبس، فقال: (واعلم أنه يجوز تقديم المفعول على الفاعل وعلى الفعل نفسه، نحو قولك: (ضَرَبَ زَيْدًا عَمْرٌو) و(عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ) كلُّ ذلك عربيٌّ جيِّد، وذلك إذا لم يلتبس، لأنَّ الأعراب يفصل بين الفاعل والمفعول)[١]، ووافق بذلك رأي سيبويه[٢]، والسيرافيّ الذي عدَّه من التوسُّع في الكلام[٣]، وابن جنّي الذي عدَّه من الكثير، فقال: "والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر"[٤].

٢- جواز تقديم أحد المفعولين على الآخر في ما يتعدّى إلى مفعولين عند أمن اللبس:

قال ابن يعيش: (وكل ما كان من ذلك فإنَّه يجوز فيه التقديم والتأخير نحو أعطيت زيدا درهما وأعطيت درهما زيدا وزيدا أعطيت درهما كل ذلك جائز لأنه لا لبس فيه من حيث كان الدرهم لا يأخذ زيدا)[٥]. فذهب إلى جواز التقديم بين المفعولين، وقيَّده بأمن اللبس.

٣- تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها:

ابن يعيش يقول بجواز تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها، فقوله: (واعلم أن هذه الأفعال، لمّا كانت متصرّفة تصرُّفَ الأفعال الحقيقية ومشبّهة

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٩٧/٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٤/١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٣٦/١.

(٤) الخصائص: ٢٩٨/١.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش: ٢٩٨/٤.

بهـا، جـاز فـي خبرهـا مـا هـو جـائز فـي المفعـول مـن التقـديم والتأخير، فتقول" :كان زيد قائمًا"، و"كان قائمًا زيد"، و"قائمًا كان زيد ."كل ذلك حسن.) [1]. مثل: قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[2]، وعلّل ذلك بأنَّه لـمَّا كانت هذه الأفعال متصرفة تصرف الأفعال الحقيقية ومشبَّهة بهـا جاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير، وقد وافق بذلك رأي سيبويه[3] والبصريّين[4]، وخالف الكوفيِّين الذين قالوا بالمنع مطلقًا، لأنَّ الخبر فيه ضمير للاسم فلا يتقدَّم على ما يعود عليه[5].

٤- تقديم خبر (إن) على اسمها إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا[6]:

لـمَّا منع ابن يعيش تقدُّم خبر (إنَّ) وأخواتها على اسمها، كما رأينا في المبحث السابق، استثنى حالة واحدة يجوز فيها التقديم وذلك إذا كـان الخبـر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فتقول: (إِنَّ فِي الدارِ زَيْدًا)، وذلك لتوسُّـعهم فـي الظروف لكثرتها في الاستعمال[7]، وقد وافق رأي الزمخشريّ[8]، وأيضًا قال بذلك سيبويه[9].

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش: ٣٤٥/٤.

(٢) سورة الروم، آية ٤٧.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٥/١.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ٤٢٩/١.

(٥) ينظر: المرجع السابق: ٤٢٨/١-٤٢٩.

(٦) ينظر نماذج أخرى لأحوال التقديم والتأخير في كتاب شرح المفصل لابـن يعـيش: ٩٣/١، ٢٠٠/١، ٤٠٠/١، ١٨/٢، ٩١/٢-٩٢، ٨٢/٤، ٢٤٣/٤، ١٠٤/٥، ١١٨/٥، ١٤٦/٥.

(٧) المرجع السابق: ٢٥٦/١.

(٨) ينظر: المفصل: ٤٨/١.

(٩) ينظر: الكتاب: ١٤٣/٢.

الخاتمة:

في نهاية هذا العرض لقضيَّة التقديم والتأخير في النحو العربي دراسة تحليليَّة (كتاب شرح المفصّل لابن يعيش أنموذجًا)، وصلتُ إلى عدد من النتائج، وهي:

١- أنَّ قضيَّة التقديم والتأخير لها ارتباط وثيق بالبلاغة وعلم المعاني.

٢- وجود تلازم قويّ بين التقديم والتأخير وأمن اللبس.

٣- أن ابن يعيش كان موافقًا للزمخشريَّ في الأحكام النحوية المرتبطة بالتقديم والتأخير، حسب النماذج التي درستُها.

فهرس المصادر والمراجع:

أولًا: الكتب المطبوعة:

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ه.

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات بن أبي سعيد الأنباري، المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ه.

٣- الإيضاح في علوم البلاغة لجلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد القزويني، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ه.

٤- الإيضاح لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٦ه.

٥- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، بدون طبعة، ١٤٢٠ه.

٦- بحوث بلاغية، د. أحمد مطلوب، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٧م.

٧- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب، الطبعة: ١٧، ١٤٢٦ه.

٨- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٩ه، من الجزء الأول إلى الخامس، ودار كنوز إشبيليا، باقي الأجزاء، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ه.

٩- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة، بدون طبعة، ١٣٨٧ه.

١٠- توجيه اللمع لأحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: الأستاذ الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٢٨ه.

١١- الحديث النبوي من الوجهة البلاغية، د. عز الدين علي السيد، دار الطباعة المحمدية الأزهرية، ١٩٧٣م.

١٢- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، بدون تاريخ طبع.

١٣- دلائل الإعجاز في علم المعاني، لأبي بكر عبد القاهر الجرجانيّ، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٣ه.

١٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لعبد الله العقيلي، المعروف بابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠ه.
١٥- شرح الكافية الشافية لأبي عبد الله جمال الدين محمد الطائي الجياني، المعروف بابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مطبوعات جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، بدون تاريخ طبع.
١٦- شرح المفصل للزمخشري لأبي البقاء موفق الدين يعيش، المعروف بابن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ه.
١٧- شرح كتاب سيبوبه لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
١٨- الكتاب لأبي بشر عمرو بن قنبر، المعروف بسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ه.
١٩- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق: دار الكتب الثقافية، الكويت، بدون طبعة، وتاريخ طبع.
٢٠- المفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم محمود الزمخشري، تحقيق: دكتور: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م
٢١- المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد، المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بدون طبعة، وتاريخ طبع.
٢٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوقيفية، القاهرة، بدون طبعة، وتاريخ طبع.

ثانياً: البحوث:

١- ظاهرة التقديم والتأخير في النحو العربي، مها محمد عبده حسن، بحث منشور في مجلّة دراسات حوض النيل، جامعة النيلين، إدارة البحوث والتنمية والتطوير، مج ٨، ع١٦، ٢٠١٤م.
٢- من الظواهر اللغوية: التقديم والتأخير، طاهر عبد الفتّاح الطويل، بحث منشور في شبكة الألوكة، ١٤٤١ه.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١-	ملخص	١٨٢٦
٢-	Abstract	١٨٢٧
٣-	مقدمة:	١٨٢٨
٤-	تمهيد:	١٨٣٠
٥-	المبحث الأول: ترتيب العامل والمعمول في الجملة	١٨٣٨
٦-	المطلب الأول: مواضع وجوب تقديم العامل على المعمول.	١٨٣٨
٧-	المطلب الثاني: مواضع جواز تقديم المعمول على العامل:	١٨٤٢
٨-	المبحث الثاني: ترتيب المعمولات في الجملة.	١٨٤٥
٩-	المطلب الأول: وجوب تقديم وتأخير بعضها عن بعض	١٨٤٥
١٠-	المطلب الثاني: جواز التقديم والتأخير:	١٨٤٧
١١-	الخاتمة:	١٨٤٩
١٢-	فهرس المصادر والمراجع:	١٨٥٠
١٣-	فهرس الموضوعات	١٨٥٢